

إن استيراد الغاز من شركة نوبل لا يعد هو البديل الوحيد الذي سيتم الاعتماد عليه، حيث لا يشكل الغاز المتاح عند توفره في عام 2019 أكثر من (40%) من احتياجات المملكة من الغاز وتتناقص هذه النسبة تدريجياً مع ازدياد حاجة الأردن لمزيد من الكهرباء، مما يعني بأنه لا مناص من الإبقاء على مشروع استيراد الغاز الطبيعي المسال بواسطة البواخر عبر ميناء العقبة سواء لتغطية باقي احتياجات المملكة من الغاز الطبيعي المسال - ما لم يتوفر بدائل أخرى من الغاز الطبيعي - ولمواجهة أية حالات طارئة لانقطاع الغاز الطبيعي كما حدث سابقاً مع الغاز المصري.

علماً بأنه قد روعي أثناء إعداد الاتفاقية ان يتم تحديد الظروف القاهرة التي تحول دون استمرار تزويد الغاز الطبيعي ضمن أضيق الهوامش وضمن الضوابط المتبعة عالمياً في هذا المجال، مع ضمان قيام شركة نوبل بتعويض شركة الكهرباء الوطنية عن الغاز غير المورد في الحالات التي لا يوجد بها ظرف قوة القاهرة، وفي حال إخلال الشركة عمداً فأن هنالك حقوق لشركة الكهرباء الوطنية قد تم تضمينها للاتفاقية، حيث حددت الاتفاقية الحالات التي تمكن المشتري من إنهاء الاتفاقية والتي من ضمنها فشل البائع بتزويد نسبة معينة من الكمية الإجمالية من الغاز خلال فترة محددة، وأنه في حال إنهاء الاتفاقية من قبل شركة الكهرباء الوطنية وفي الحالات التي لا يوجد بها حالة قوة القاهرة فإنه يترتب لشركة الكهرباء الوطنية تعويضات يتم تحديدها من خلال التحكيم.